بعدما كسر نائب المتن صمت المؤسسات الدستورية

حيال مناقشة الوجود السوري

أيهما أبلغ وقعاً: حملة مخيبر أم دفاع الحريري؟

كتب نقولا ناصيف (جريدة النهار ٣/١١/٢٠٠٠)

الذين يعرفون الدكتور البر مخيبر جيداً، يتذكّرون ان الرجل التسعيني الآن كان النائب الوحيد الذي صوّت في ٢٧ ايار ١٩٩١ ضد "معاهدة التعاون والاخوة والتنسيق" اللبنانية – السورية التي صادق عليها مجلس النواب "بما يشبه الاجماع" تبعاً لما قاله يومذاك رئيس المجلس حسين الحسيني. ويتذكّرون انه كان بين نواب قلائل صوّتوا في ١٧ ايلول ١٩٩١ ضد "اتفاق الدفاع والامن" اللبناني – السوري. وما قاله امس عن وجود الجيش السوري في لبنان وعن ضرورة المطالبة بانسحابه بعد خروج الاحتلال الاسرائيلي، كان سيقوله في جلسة انتخاب رئيس المجلس في ١٧ تشرين الاول لو تسنّى له ترؤسها، ولم يؤخذ بقيد زميله النائب قبلان عيسى الخوري على انه اكبر الاعضاء سناً. علماً انه سبق لعيسى الخوري ان كبّر سنّه خمس سنوات على الاقل للترشّح للانتخابات النيابية خلفاً لوالده.

ومع ان ما قاله مخيبر سيقتصر عليه وحده، ولن يجد بين النواب والوزراء الموارنة او المسيحيين من يجاريه في موقفه، الا ان كلامه هذا يوجب الملاحظات الآتية:

جدار المحرّم

1- انها المرة الاولى منذ اقرار تسوية الطائف عام ١٩٨٩ التي يثار فيها موضوع وجود الجيش السوري في لبنان على هذا النحو العلني والصريح في مجلس النواب، فيما تفادى المجلس تكراراً الخوض فيه الا في الحال التي يؤيد هذا الوجود او يدعم الدور السوري والعلاقات اللبنانية – السورية. اذ تخطى مخيبر ما كان متوقعاً ان يتطرق اليه، وهو المناداة بتطبيق القرار ٥٢٠، ليشير الى تأثير وجود الجيش السوري على الحكم اللبناني، مؤثراً في هذه الحال ان يكون هذا الحكم في سوريا، وليقول ايضاً ان استمرار وجوده في لبنان سيكلّف لبنان حرباً.

مثل هذا الموقف، عبر شاشات التلفزيون، لم يكتسب اهميته وخطورته الا لانه قيل من المنبر الذي أطلق منه، وليس لكون مخيبر هو الذي اطلقه فقط.

والواقع ان ثمة شجاعة كبيرة في خرق جدار الصمت السميك، في مجلس النواب خصوصاً، بازاء طرح هذا الموضوع الذي دخل لسنوات وحتى الآن الى حد ما في دائرة المحرّم، مع علم مخيبر انه ليس – ولم يكن – في حاجة الى جواب عما يثيره، اكان من رئيس الوزراء رفيق الحريري أم من سواه. بل ما كان

يعني الرجل الاشيب المتقدم في السنّ ولكن المتوقد الذهن، العائد الى البرلمان بعد انقطاع ثماني سنوات على اثر تحالف انتخابي ملتبس في المتن، هو مطابقة ما يقوله خارج البرلمان مع ما يقوله في داخله. وهو لم يعد الى المجلس الا لهذا السبب بالذات: كسر هذا الجدار.

وبمقدار ما يبدو التعويل على جدوى كلام مخيبر داخل المجلس ينطوي على مغالاة كبيرة بازاء الصمت الذي قابل كلامه، فصفّق النواب لجواب الحريري ولم يصفقوا لمفاجأة مخيبر، الا ان اللافت في الامر ان رئيس المجلس نبيه بري – المدافع الاول عن وجود الجيش السوري في لبنان – لم يرد على مخيبر، وهو السبّاق دائماً الى اغلاق اي مناقشة في هذا الموضوع في مجلس النواب برد فعل حاد، والسبّاق دائماً خارج المجلس الى تأكيد الاصرار على بقاء الجيش السوري في لبنان.

بذلك يكون سقط – او يكاد – المحظور القائل بمنع التحدّث في هذا الموضوع داخل المؤسسات الدستورية، سواء ثابر مخيبر على الكلام فيه لاحقاً، او لم يجد مَن يتلقّف كلامه ويجاريه فيه، او حتى كانت هذه المرة الوحيدة التي يطرق فيها مخيبر هذا الموضوع.

- 2مفاد ذلك ان احداً لا يتوقع من مجلس النواب مناقشة هذا الموضوع، ما لم يضطلع البرلمان بدور مغاير تماماً ومناقض حتى، هو اقفال مناقشته بتأكيد التمسّك المطلق بوجود الجيش السوري في لبنان دون الخوض في نقاش صريح حياله. الامر الذي يجيب سلباً، وعلى نحو غير مباشر، عن تساؤل البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير عن المكان الصالح لمناقشة موضوع وجود الجيش السوري في لبنان اذا لم يكن مجلس النواب بالذات.

والواضح ان المجلس، الذي يبرز موقفه اكثر تطابقاً مع ما تقول به الحكومة، يتخلى عن دور ادارة حوار محتمل حول هذه المسألة الشائكة بين الحكومة ومعارضيها دعا اليه بطريرك الموارنة.

أي وظيفة؟

- 3يؤول ذلك الى اظهار عقم السجال الدائر حول صحة او عدم صحة وجهة النظر الرسمية القائلة بان مناقشة هذا الموضوع تكون في المؤسسات الدستورية التي لا تسمح بدورها بهذه المناقشة، ولا تنيط لنفسها مهمة نقل الحوار في موضوع وجود الجيش السوري في لبنان من الشارع الى داخلها. اذ يحتّم التزام المؤسسات الدستورية موقفاً نهائياً وقاطعاً حيال هذه المسألة، غير منفتح على الاستماع الى وجهات نظر مختلفة او معارضة، انتقال الحوار الى الشارع حكماً، فكيف عندما تكون المؤسسات الدستورية هذه منبثقة من تأثير وجود الجيش السوري في لبنان، او على الاقل منبثقة من الآثار السياسية للوجود العسكري التي نجحت منذ تشرين الاول ١٩٩٠، ثم بعد الانتخابات النيابية عام ١٩٩٢ في ارساء طبقة سياسية تتغذّى من الحصانة التي منحها اياها هذا الدور بشقيه السياسي والعسكري؟

-4رغم الجهد الذي بذله رئيس الوزراء رفيق الحريري في دفاعه عن الوجـــود الســـوري فـــي لبنـــان، وخصوصاً عن المعادلة التي قال بها رئيس الجمهورية اميل لحود عن الوجود "الشرعي والموقت"، الا ان ما كان يعوزه في دفاعه هذا هو التخلي عن ذرائع اسباب دخول الجيش السوري الى لبنان، باشارته اكـثر من مرة الى مسؤولية افرقاء محددين لم يسمّهم الحريري، بيد انه لم يكن غامضاً في التلميـــح اليـــهم، اي الزعماء الموارنة. بل ما كان يعوز وجهة نظر رئيس الوزراء ليس التسلّح بمعادلة لحود تلك فقط، وانمـــا تأكيده ايضاً ان الوجود الشرعي والموقت للجيش السوري فـــي لبنـــان لا يحـــول دون مناقشـــة المـــآخذ والانتقادات المتصلة به، حتى وان بدا القرار متروك في اخر الامر للسلطات الدستورية. بل حتى وان بدا بطريرك الموارنة اكثر مرونة في تعاطيه وهذا الموضوع من مخيبر، بدعوته الى مباشرة مناقشة اســباب استمرار هذا الوجود وجدواه في مناطق وقرى لا تتطلّبه.

والواقع ان المشكلة التي يثيرها وجود الجيش السوري، بعد ربع قرن على هذا الوجود على اكثر من ثلثي الاراضي اللبنانية وبعد انتهاء الاحتلال الاسرائيلي للجنوب اخيراً، ليست في "ادانة" الزعماء الذين طـــالبوا به (اذا كان ثمة مَن طالب به غير الحقائق التي كشفها الرئيس الراحل حافظ الاسد في خطاب ٢٠ تمـــوز ١٩٧٦)، وانما في تحديد الوظيفة الجديدة التي باتت منوطة بالجيش السوري وبمبررات استمرار وجـــوده في لبنان بعدما أعيد بناء الجيش اللبناني وخرجت اسرائيل من الجنوب، وبين هذه وذاك منذ عـــلم ١٩٩٠، نشأت سلطة لبنانية حليفة لسوريا بكل مؤسساتها الدستورية والوطنية وتربى فـــي ظـــل وجـــود الجيـــش السوري حلفاء لها دخلوا السلطة وأثروا.

لكن الخلاصة البسيطة التي اتاحها كلام مخيبر في البرلمان هي كونه استنفد كل ما يريد ان يقوله في تلـك الدقائق فقط.

اذ تكمن اهمية هذا الكلام في ما ادلى به مخيبر وسط صمت زملائه، لا في ما رد به الحريري، ولا فـــي ما ينتظره الكثيرون من مجلس النواب لادارة حوار حول هذا الموضوع الذي تحوطه شكوك وتســـاؤلات وانتقادات.